بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني يشير فيه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل توسيع دائرة جريمة الاعتقال الإداري التعسفي بحقّ الفلسطينيين حيث وصل عددهم حتى نهاية شهر آذار/ مارس المنصرم إلى (١٠١٦) معتقلاً إدارياً*

٢٠٢٣/٤/٨

نادي الأسير: الاحتلال يستمر في توسيع دائرة الاعتقال الإداريّ تجاوز عدد المعتقلين الإداريين الألف
هذه النسبة هي الأعلى منذ عام ٢٠٠٣

قال نادي الأسير الفلسطينيّ، إنّ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، تواصل توسيع دائرة جريمة الاعتقال الإداريّ التعسفيّ بحقّ الفلسطينيين، تحت ذريعة وجود (ملف سرّي)، حيث وصل عددهم حتى نهاية شهر آذار/ مارس المنصرم، إلى (١٠١٦) معتقلاً إداريّا، من بينهم (٦) أطفال، وأسيرة، وهذه النسبة هي الأعلى منذ عام ٢٠٠٣.

وأوضح نادي الأسير في بيان له اليوم السبت، إنّ أعداد أوامر الاعتقال الإداريّ التي صدرت منذ مطلع العام الجاريّ بلغت، نحو (٨٠٠)، والنّسبة الأعلى منها كانت أوامر اعتقال إداريّ جديدة.

ويقبع المعتقلون الإداريون في ثلاثة سجون مركزية وهي: (عوفر، والنقب، ومجدو)، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجن (النقب) (٤٤٢)، وفي سجن (عوفر) (٣٤٠)، وفي سجن (مجدو) (١٣١)، فيما يقبع بقية المعتقلين في سجون أخرى، علمًا أنّ هذه الأعداد حتى نهاية شهر آذار/ مارس.

وأضاف نادي الأسير في بيان له، إنّ جريمة الاعتقال الإداريّ التي تُشكّل إحدى أبرز، وأخطر الجرائم التي تنفّذها بحقّ الفلسطينيين، تصاعدت بشكل ملحوظ منذ العام الماضي، مقارنة مع الأعوام القليلة الماضية، ففي شهر يناير/ كانون الثاني من العام الماضي كان عدد المعتقلين الإداريين نحو (٥٠٠)، وفي نهاية العام الماضي تجاوز عددهم (٨٥٠).

وبيّن نادي الأسير، أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، أصدرت على مدار التّسع سنوات الماضية نحو ١٣ ألف أمر اعتقال إداريّ، وكانت أعلى نسبة خلال العام الماضي، مقارنة مع السّنوات القليلة الماضية حيث بلغ عدد الأوامر (٢٤٠٩).

ولفت نادي الأسير إلى أنّ (٨٠) ٪ من المعتقلين الإداريين، هم معتقلون سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال ومنها رهنّ الاعتقال الإداري.

---

* **المصدر:** جمعية نادي الأسير الفلسطيني
https://ppsmo.ps/home/news/8846?culture=ar-SA

وتهدف سلطات الاحتلال من خلال جريمة الاعتقال الإداريّ، إلى تقويض أي حالة فاعلة في المجتمع الفلسطينيّ، وعلى عدة مستويات، ولا تستثني من ذلك أي من الفئات، خاصة في ظل تصاعد المواجهة الراهنة.

من الجدير ذكره، أنّ سلطات الاحتلال تلجأ للاعتقال الإداري، ضد من لا تستطيع أن توجه بحقّه لائحة اتهام وذلك بذريعة وجود ملف سرّي، وكإجراء (انتقامي)، مستندة بذلك إلى قانون الطوارئ التي ورثته عن الانتداب البريطاني، وتتواطأ محاكم الاحتلال عبر قراراتها، في ترسيخ هذه الجريمة عبر تنفيذ أوامر مخابرات الاحتلال.

ويستعرض نادي الأسير حالة المعتقل وائل عبد الحافظ عوضات (٥١ عامًا) من مخيم عقبة جبر/ أريحا، الذي اُعتقل في ٢٠٢٣/٣/٢٧ وصدر بحقّه أمر اعتقال إداريّ، لمدة ٦ شهور.

المعتقل عوضات، هو والد الشهيدين إبراهيم ورأفت عوضات، اللذان اُستشهدا في السّادس من شباط/ فبراير من العام الجاري إلى جانب ثلاثة شهداء آخرين، كما أنّه والد المعتقل عبد الحافظ عوضات (٢٣ عامًا)، المعتقل منذ الأول من آذار/ مارس، والذي تعرض لتحقيقٍ قاسٍ في معتقل (عوفر)، وما يزال موقوفًا.

تعرضت عائلة عوضات لسياسة العقاب الجماعي، ولعلميات تنكيل متكررة من خلال اقتحام منزلها والتنكيل بهم، وتهديدهم، ففي الرابع من شباط/ فبراير ٢٠٢٣، داهمت قوات الاحتلال منزل العائلة، وقامت بهدم واجهته.

وكان المعتقل عوضات، قد تعرض للاعتقال عدة مرات سابقًا، منذ سنوات التسعينات، وكذلك عام ٢٠٠٦، وأمضى ما مجموعه عامين، وهو متزوج وأب لستة من الأبناء والبنات.

ملخص لأبرز المعطيات عن سياسة الاعتقال الإداريّ

- تجاوز عدد المعتقلين الإداريين اليوم ١٠٠٠ معتقل بينهم ٦ قاصرين، وأسيرة.
- ومنذ بداية العام الجاري ٢٠٢٣، أصدر الاحتلال نحو (٨٠٠) أمر اعتقال إداريّ.
- وعلى مدار التسع سنوات الماضية، أصدر الاحتلال نحو ١٣ ألف أمر اعتقال إداريّ.
- منذ أواخر عام ٢٠١١، حتى نهاية العام الجاريّ، نفّذّ الأسرى والمعتقلون الإداريون، ما يزيد عن ٤١٠ إضراب فرديّ، كان جلّها ضد الاعتقال الإداريّ.
- ما يزيد عن ٨٠ ٪ من المعتقلين الإداريين هم معتقلون سابقون تعرضوا للاعتقال الإداريّ مرات عديدة، من بينهم كبار في السن، ومرضى، وأطفال.
- هذه النسبة في أعدادهم هي الأعلى منذ عام ٢٠٠٣.
- يقبع المعتقلون الإداريون بشكل أساس، في ثلاثة سجون وهي: (عوفر، النقب، ومجدو)، ويقبع بقيتهم في عدة سجون أخرى.
- كانت أعلى نسبة في أوامر الاعتقال الإداريّ مقارنة بالخمس سنوات الأخيرة، خلال العام ٢٠٢٢، وبلغت (٢٤٠٩).

- أعلى نسبة في أوامر الاعتقال الإداريّ، كانت في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، وبلغت (٣١٥).
- ٨٠٪ منهم هم من المعتقلين الإداريين، تعرضوا للاعتقال سابقًا، ومنهم من أمضى سنوات.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/